وهو كل صبي ضايع لا كافل له ولا ريب في تعلق الحكم
بالتقاط الطفل غير المميز وسقوطه في طرف البالغ قوله
وفي الطفل المميز تردد اشبهه جواز التقاطه لصغر
وعجزه عن دفع ضرورته ولو كان له اب او جد او
اجبر الموجود منهم على اخذه ولو التقط مملوكا ذكرا او
لزمه حفظه وايصاله الى صاحبه ولو ابق منه او ضا
من غير تفريط لم يضمن ولو كان بتفريط ضمن ولو اختلفا
في التفريط ولا بينة فالقول قول الملتقط مع يمينه ولو
انفق عليه باعه في النفقة اذا تعذر استيفاؤها الثالث
في الملتقط ويراعى فيه البلوغ والحرية والعقل فلا يصح
لالتقاط الصبي ولا المجنون ولا العبد لانه مشغول
باستيلاء المولى على منافعه ولو اذن له المولى صح
اخذ المولى ودفعه اليه وهل يراعى الاسلام قيل
لانه لا سبيل للكافر على الملقوط المحكوم باسلامه ظاهر
ولانه لا يؤمن مخادعته عن الدين ولو كان الملتقط
فاسقا قيل ينتزعه الحاكم من يده ويدفعه الى عدل
لا حضانة استيمان ولا امانة للفاسق والاشبه انه
لا ينتزع ولو التقطه بدوي لا يسوغ اقراره في موط
التقاطه او حضري يريد السفر به قيل ينتزع من يد

ولو سبق اليه ملتقط
ثم نبذ فاخذه آخر الزم الاول اخذه

لانه

لانه لما لا يؤمن من ضياع نسبه فانما يطلب في
موضع التقاطه والوجه الجواز ولا للملتقط عليه بل
هو سائبة يتولى من شاء واذا وجد للملتقط سلطانا
ينفق عليه استعان به والاستعان بالمسلمين ويدل
النفقة عليهم واجب على الكفاية لانه دفع ضرورة مع
التمكن وفيه تردد فان تعذر الامران انفق عليه الملتقط
ورجع بما انفق اذا ايسر اذا نوى الرجوع ولو انفق مع
امكان الاستعانة بغيره او تبرع لم يرجع الثالث في احكامه
وهي مسائل الاولى قال الشيخ رحمه الله اخذ اللقيط واجب
على الكفاية لانه تعاون على البر ولانه دفع لضرورة المضطر
والوجه الاستحباب الثانية اللقيط يملك بالكبر يدا والة
على الملك كيد البالغ الا ان له اهلية التملك فاذا وجد عليه
ثوب قضى له به ولكنا ما يوجد تحته او فوقه ولكنا ما يكون
مشدودا في ثيابه ولو كان على دابة او حمل او وجد في
خيمة او فسطاط قضي له بذلك وبما في الخيمة والفسطاط
وكذا لو وجد في دار لا مالك لها او فيما يوجد بين يديه
الا لحاجته تردد اشبهه انه لا يقضي له وكذا البحث لو كان
على كرة وعليها متاع وعدم القضاء له هنا اوضح خصوصا
لو كان هناك يد متصرفة الثالثة لا يجب الاشهاد عند

او فسطاط والفسطا
بالفاء بيت من شعر
وفي نسخة بالقاف فحمان الكلام

ولاءم